أين الباقي؟

بقلم: جميل محمد علي فارسي

كتب شيخ الجواهرجية بمدينة جدة الأستاذ جميل فارسي مقالًا رائعًا معترضًا فيه على دراسة إمكانية فرض ضريبة مبيعات على السلع المبيعة في السعودية، فالرجل محاسب قانوني، ويعرف ماذا يقول، ولأن المقال جاءني بالبريد من بعض الإخوة، فأنا أنشره هنا بغرض المصلحة العامة.

أخي الدكتور حسن، وأنا، وصديقي الطبيب الماكر (صاحب اقتراح سداد الدين العام في خطة من أربع كلمات) سافرنا في أوائل السبعينيات الميلادية للدراسة في جامعة القاهرة، فكنا نذهب يوم الخميس للسينما، والسينما هناك أمرها غريب، حيث يمرّ بائع الكوكاكولا وسط ظلام السينما لخدمة الرواد.

كان سعر الزجاجة خمسة قروش، فكنا حين ندفع له الجنيه يستغل ظلام السينما؛ ليختفي وسط ذلك الظلام، فيصبح السؤال الملح طوال الفيلم: «أين الباقي؟» في الظلام دائمًا يوجد سؤال «أين الباقي؟». ومن يومها ارتبط لدي الظلام بسؤال: «أين الباقي؟».

تذكرت عبـارة «أين الباقـي؟» عندما قـرأت ردّ سعادة وكيل وزارة المالية الأستاذ محمد البازعي على الأستاذ تركي الثنيان (الوطن عدد ٢٠٢٠) مبينًا: «إن الوزارة تبحث فرض ضريبـة القيمة المضافة علـى السلع المبيعـة تماشيًا مع دول الخليج؛ لتمويل الخزينة بقصد تعويض النقص في الإيرادات الجمركية نتيجة الانضمام إلى مناطق تجارة حرة».

بإمـكاني أن أقـدم له مقترحـات عـدة لتخفيض بعض مصروفات الخزينة التي تبلغ الواحدة منها أضعاف المحصل مـن الرسـوم الجمركيـة، ولكن دعنا مـن بنـد مصروفات الخزينة، ولنركز علـى إيراداتها، حيث كنت أعتقد أن إيراد البـترول وحده أكثر من كافٍ لتمويل الخزينة، سواء حُصلت أي رسوم جمركية أم لم تحصل. ولإثبات ذلك لنأخذ مسطرة وقلمًـا وآلة حاسبة وفرجـارًا ومنقلة، ولنحسب: ٣٦٥ يومًا في السنة مضروبـة في متوسط عدد البراميل المنتجة، مضروبة في متوسـط سعر البرميـل، ثم حاصل الضـرب هذا لنطرح منـه الرقم المذكور في الميزانية كإيرادات الخزينة..... والآن (أين الباقي؟).

لهـذا تذكرت ظـلام السينمـا المذكـورة في أول المقال، فالظـلام قد ارتبـط لدي بالسـؤال «أين الباقـي؟». بحسب إجابـة الآلـة الحاسبـة، فـإن الباقـي يكفـي للصـرف على

مشروعات تمتص البطالة، ونفعِّل صندوق معالجة الفقر، ونخفض الدين العام. ولكن دعنا أولًا نجد الباقي نفسه قبل أن نبحث في أوجه صرفه.

العجيب في الأمر أن ولي الأمر حفظه الله شكل مجلسًا للشورى من خيرة رجال البلد وفي كل دورة يزيد لهم من الصلاحيات حتى أصبح بإمكان أي عشرة منهم مناقشة أي موضوع كان، ولم يقيد حريتهم بأي قيد إلا ضمائرهم وثوابت الشريعة، ومع ذلك لم يخطر في بال أي عشرة منهم مجرد سؤال... «أين الباقي؟».

ثم على افتراض أني ضعيف في جدول الضرب (على الرغم من حصولي على ترخيص محاسب قانوني) أو أن إجابة سؤال «أين الباقي» مبهمة، فسيظهر سؤال آخر هو هل من العدالة أن نموّل الخزينة من تلك الضريبة؟

البنوك وحدها تربح عشرين ألف مليون ريال في السنة، لا نأخذ على هذه الأرباح الفاحشة أي ضريبة، ونأخذ ضريبة من الأب إذا اشترى لابنه شنطة المدرسة؟

لا نأخذ ضريبة دخل على الشركات، ونأخذ من الزوج إذا أحضر ربطة الخبز للغداء؟

لِمَ لا نشاهد من يخطط أرضًا لبيعها بمئات الملايين على الرغـم من أنهـا لم تكلفه أصلًا أي ريـال، ونترصد للموظف إذا اشترى لنفسه غترة؟

الـذي يحالفه الحظ في سوق الأسهـم ليربح ألف مليون ريـال وسط آهات ودمـوع وحسرات مراقبـي المؤشر الأحمر ننساه، ونتذكر فقط الأرملـة إذا اشترت مكنة خياطة لتعمل عليها، بدلًا مـن ذل السؤال، ونقول لهـا: أين ضريبة القيمة المضافة؟

أخيرًا أقول: إن من يدفع تلك الضريبة يحق له أن يسأل «يا رجل، أين الباقي»؟

الحكمة: لا مصيبة أعظم من الجهل.